في ندوة أقامتها "مجموعة الامتياز" بالتعاون مع مكتب "التميمي ومشاركوه"

العراوي: قانون الشركات زاد من مسؤولية الشركات القابضة على شركاتها

جانب من الندوة (محمد خلوصي)

علي الزبيد يتقدم الحضور خلال الندوة

قامت مجموعة الامتياز بدعوة مكتب «التميمي ومشاركوه»، وهو اكبر مكتب محاماة واستشارات قانونية في الشرق الأوسط لعقد ندوة عن قانون الشركات الجديد الذي تم إصداره مؤخرا في الكويت، وقد حضر الندوة كبار قيادات الشركة والشركات التابعة لها.

واستعرضت الندوة نظرة عامة على قانون الشركات الجديد، كما أبرزت العديد من الأحكام ذات الأهمية، وذلك إضافة إلى إجراء دراسة مقارنة مع القانون القديم.

وقامت بإلقاء الضوء على قواعد الحوكمة بالإضافة إلى تفاعل القانون الجديد مع قانون وقرارات هيئة سوق المال وشرح بعض الأحكام المتعلقة بتطبيق الشريعة في القانون.

وقام بافتتاح الندوة الشريك ومدير مكتب الكويت أليكس صالح، الذي قدم لمحة عن القانون الجديد بالإضافة إلى مناقشة هيكله ومدى مرونة القانون واستعرض أربعة محاور أساسية لشرحها خلال الندوة وهي إجراءات التأسيس ومطابقة أعمال الشركة لأغراضها وأحكام الشريعة الإسلامية وحوكمة الشركات وأخيرا ملاءمة قانون الشركات الجديد لبعض أحكام أسواق المال.

وفي بداية عرضه لأهم التغييرات التي شملها القانون الجديد للشركات بالنسبة لعملية التأسيس قال الشريك المحامي جاد العراوي ان القانون منح مرونة في عملية التأسيس وأصبح تأسيس الشركات المساهمة العامة يكفيه قرار وزاري ولم يعد في حاجة إلى مرسوم من مجلس الوزراء إضافة الى انه سمح بتأسيس شركات لا يكون غرضها الأساسي تحقيق الربح. وأوضح في السياق نفسه أن القانون الجديد سمح بتأسيس شركة الشخص الواحد التي تكون بتصرف الإرادة المنفردة لشخص واحد، وهو التطبيق الذي يسهم في التخفيف من الحاجة إلى تأسيس شركات مساهمة مقفلة من دون داع.

القانون شرع للمرة الأولى صحة انعقاد مجلس الإدارة عبر تقنيات "الفيديو كونفرنس"

ولفت الى أن القانون فتح المجال لتأسيس الشركات المهنية، لممارسة أعمال المهنة عن طريق التعاون الجماعي فيما بينهم.

وأضاف أن القانون الجديد زاد من مسؤولية الشركات القابضة على شركاتها التابعة في 3 حالات، تكون فيه الشركة القابضة مسؤولة بالتضامن عن الوفاء بالتزامات الشركة التابعة في حالة تحقق بعض الحالات، مشيرا الى أن هذا أسهم في رفع حظوظ تحصيل المديونيات على الشركات التابعة المتعثرة.

وفي استعراضه لقراءته القانونية قام العراوي بشرح التوافق والتفاعل بين القانون الجديد وقانون وقرارات هيئة سوق المال وبعد ذلك قام بإلقاء نظرة عامة مفصلة عن قواعد حوكمة الشركات، وناقش عدة أحكام وقواعد منصوص عليها في القانون الجديد متعلقة بالتوافق مع أحكام الشريعة.

وأوضح خلال عرضه لمحور مطابقة أعمال الشركة لأغراضها وأحكام الشريعة الإسلامية أن القانون الجديد يشمل نصا قانونيا ينظم الشركات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وأدوات التمويل الخاصة بها، من صكوك وعمليات توريق وما شابه، وتطرق كذلك الى عملية تعيين هيئات الرقابة الشرعية، وكيفية التصرف في حال اختلاف الفتاوى.

السندات والصكوك

وبخصوص عملية إصدار السندات والصكوك، قال ان القانون السابق كان يضع سقفا لإصدار السندات يعادل رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل لأي شركة لكن القانون الجديد رفع الحد الأقصى ليشمل الاحتياطات غير القابلة للتوزيع وفقا لآخر ميزانية صادقت عليها الجمعية العامة، بما يتيح للعديد من الشركات الكبرى زيادة مجموع قيم سنداتها التي ترغب في تصديرها.

وأضاف أن القانون الجديد طرح خيار إصدار الصكوك بجميع أنواعها طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية إلى الشركات، بعد أن كان الأمر محصورا في السندات التقليدية، وهو مطلب مزمن كان يمثل عائقا كبيرا أمام الشركات التي تعمل وفقا للشريعة الإسلامية.

وتعرض في شرحه لأهم بنود القانون الجديد الى قضية الملكية والفصل بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، إذ يلزم القانون الشركات بتعيين رئيس تنفيذي من خارج مجلس الإدارة، ما يعني إلغاء منصب العضو المنتدب، وهو منصب شائع جدا في قطاع الأعمال الكويتي، مشيرا الى أن هذا الإلزام في ممارسات الحوكمة.

آلية التصويت

وبخصوص عملية التصويت في مجالس الإدارات لفت العراوي الى أن التغيير الأكثر عمقا الذي ورد ضمن بنود القانون الجديد هو ذلك المتعلق بآلية التصويت لانتخاب مجالس الإدارات من قبل الجمعيات العمومية للشركات المساهمة. فبدلا من النظام الحالي الذي يسمح لمن يملك 51٪ من الأسهم بالسيطرة على كامل مجلس الإدارة (باستثناء الأعضاء المعينين)، فإن القانون الجديد شرع نظام «التصويت التراكمي»، الذي سيدخل تغييرات جذرية على مجالس الإدارات. وأوضح أن «التصويت التراكمي» يقتضي أن يخصص لكل سهم صوت واحد لا أكثر، وبالتالي يحصل كل مساهم على «قدرة تصويتية بعدد الأسهم التي يملكها، بحيث يحق له التصويت بها لمرشح واحد أو توزيعها بين من يختارهم من المرشحين دون تكرار لهذه الأصوات»، مشيرا الى أن هذا النظام يعني أن من يملك 60٪ من الأسهم عليه أن يقسم قدرته التصويتية لإنجاح ثلاثة من أصل خمسة أعضاء في مجلس الإدارة مثلا، وفي المقابل فإن بإمكان تحالف يضم 15٪ من الأسهم أن يصب أصواته لمرشح واحد ويضمن إنجاحه. ولفت الى أن التغيير الذي شمل عملية التصويت جاء لتعزيز حقوق الأقلية في الشركات.

وفي نفس المحور الخاص بالجمعيات العمومية وعمليات التصويت قال العراوي أن القانون الجديد منح الأقلية حق الاعتراض والتفتيش، موضحا أن القانون الجديد ركز على حماية حقوق الأقلية وشرع لهم حق الاعتراض على قرارات الجمعية.

وأشار في ذات الإطار الى أن المادة 251 أجازت الطعن على قرارات الجمعية العامة العادية وغير العادية التي يكون فيها إجحاف بحقوق الأقلية، «ويتم الطعن من قبل عدد من مساهمي الشركة يملكون 15٪ من رأسمال الشركة المصدر»، بشرط ألا يكونوا ممن وافقوا على تلك القرارات.

وفي ذات السياق أوضح العراوي ان القانون منح المساهمين أو الشركاء الذين يملكون 5٪ على الأقل من رأس المال حق الطلب من وزارة التجارة تعيين مدقق حسابات لإجراء تفتيش على الشركة فيما ينسبونه إلى المدير أو أعضاء مجلس الإدارة أو مراقب الحسابات أو الرئيس التنفيذي للشركة من مخالفات في أداء واجباتهم متى كان لديهم من الأسباب ما يبرر هذا الطلب.وبموجب هذا الحق، تدعو وزارة التجارة إلى جمعية عمومية وتعرض عليها المخالفات التي يكتشفها المدقق، وتبلغ النيابة إذا اقتضى الأمر. وفي شأن عملية الجمع بين 5 عضويات أعطى القانون لأعضائها حق الجمع بين خمس عضويات في مجالس خمس شركات، بدلا من ثلاث عضويات في القانون القديم. ولفت الى انه على صعيد مجالس الإدارات أيضا، شرع القانون للمرة الأولى صحة انعقاد مجلس الإدارة عبر تقنيات الاتصال الحديثة (الفيديو كونفرنس)، أو اعتماد القرارات بالتمرير ومنح القانون كذلك الحق للأشخاص الطبيعيين بتعيين أعضاء في مجلس الإدارة لما يوازي حصصهم، بعد أن كان هذا الحق محصورا بالشركات المساهمة. التوسع في الحالات التي يسمح فيها لوزارة التجارة بالدعوة لعقد الجمعية العمومية، بعد أن كانت مقيدة بطلب 10٪ من المساهمين.

الجهات الرقابية

ولفت الى أن القانون الجديد منح صلاحيات كبرى وشاملة للجهات الرقابية حيث انه كان سابقا الدور الرقابي للوزارة مقتصرا على عمليات التفتيش على الشركات لحصره في حالات الشكوى فقط، إلا أن القانون الجديد سمح لموظفي الوزارة بإجراء عمليات التفتيش على الشركات في حال ما إذا تقدم احد المساهمين الذين يملكون نسبة ما بشكوى الى الوزارة بوجود مخالفات لدى الشركة.

● منى الدغيمي

عموميتها وزّعت 30٪ نقداً وانتخبت مجلس إدارة جديداً

تيفوني: "معرض الكويت الدولي" يعد خطة جديدة

عماد تيفوني وعبدالرحمن النصار وعبدالله الحمدان خلال العمومية (متين غوزال)

أكد رئيس مجلس إدارة شركة معرض الكويت الدولي عماد تيفوني ان الشركة قامت من خلال مجلس إدارتها والإدارة التنفيذية وجميع العاملين بتنفيذ الخطة المقررة لبرنامجها لعام 2012 والتي حققت معظم الأهداف الموضوعة سواء من ناحية عدد المعارض والفعاليات أو من ناحية تعظيم الأرباح وإنجازات الشركة للعام 2012. جاء ذلك خلال العمومية العادية للشركة التي عقدت أمس بنسبة 100٪ بحضور نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للشركة عبدالرحمن النصار والمدير التنفيذي للشؤون المالية والإدارية والموارد البشرية عبدالله الحمدان ومدير التخطيط وإدارة أنشطة ضاري العيبان.

وأضاف تيفوني أن الشركة قامت بتنظيم 66 معرضا وفعالية خلال 2012 مقارنة بـ65 معرضا وفعالية خلال 2011، مشيرا إلى انه تم الانتهاء من مشروع تطوير الصالات ومداخل الصالات أرقام «6 و7 و8» حسب الخطة الموضوعة كما تم الاتفاق مع شركة G M D لإقامة معرض kuwait 5 Big THE من 16 إلى 18 سبتمبر 2013.

الشركة نظمت 66 معرضاً وفعالية خلال 2012

وقال انه تم توقيع عقد مع شركة إدارة المعارض العربية لإقامة معرض الكويت للنفط والغاز 2013 وهي من الشركات العالمية الرائدة في هذا المجال كما تم الاتفاق مع شركة TNT لإقامة معرض الدفاع العالمي 2013، كما تم الانتهاء من تركيب نظام كاميرات المراقبة لأرض المعارض والصالات.

وأشار إلى ان الخطة الحالية للشركة تم الانتهاء منها وجار إعداد خطة جديدة لتتناسب مع المتغيرات الحالية وستتضمن الخطة الجديدة كل المشروعات التي تحت التنفيذ بالإضافة إلى المشروعات الجديدة على حسب رؤية الإدارة العليا.

وأقرت العمومية بنود جدول أعمالها التي تضمنت الموافقة على استقطاع نسبة 10٪ من صافي أرباح السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012 لحساب الاحتياطي الاختياري واعتماد مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ 115 ألف دينار وتوزيع أرباح نقدية قدرها 30٪ من إجمالي رأس المال أي بما يعادل 900 ألف دينار، وذلك للمساهمين المقيدين في سجلات الشركة بتاريخ انعقاد العمومية.

كما انتخبت العمومية مجلس إدارة الشركة للـ 3 سنوات المقبلة، وهم عضوان من الهيئة العامة للاستثمار وهما محمد العاصم ومشعل الدرباس و3 أعضاء من الشركة الكويتية للاستثمار وهم عماد تيفوني وجمال السليم وطلال الرشدان.

● عاطف رمضان

..والشركة تطلق معرضي "العطور" و"الساعات" غداً

تنطلق أنشطة معرضي «العطور وأدوات التجميل» و«الساعات» صباح غد الأربعاء تحت رعاية وحضور وكيل وزارة التجارة والصناعة عبدالعزيز مشعان الخالدي وينظم المعرضين شركة معرض الكويت الدولي على ارض المعارض الدولية بمشرف صالة 5 و6 و7 و8 وتستمر أنشطتهما في الفترة من 20 وحتى 30 الجاري، بمشاركة فاعلة وبحضور حشد من مؤسسات وشركات وكلاء العطور ومستحضرات التجميل من الماركات العالمية وممثلي وكلاء الساعات الشهيرة. وقد وجهت شركة معرض الكويت الدولي الدعوة لحضور الافتتاح الى عدد من رجال الاعمال والمسؤولين ورجال السلك الديبلوماسي والإعلام، وأكدت أكثر من 135 جهة مشاركتها بهذين المعرضين بين راع ومشارك فيه.

وذكرت مدير «معرض العطور وأدوات التجميل» لدى شركة معرض الكويت الدولي رقية الرشدان ان عدد المشاركين في معرضها بلغ أكثر من 120 جهة وشركة ممثلين لرعاة ووكلاء محليين وإقليميين ومن خارج الكويت أيضا، داعية الجمهور الكريم الى اغتنام الفرصة بزيارة المعرض والاستفادة مما يوفره من أجواء تسوق مميزة.

من جانبها، قالت مديرة معرض «الساعات» أفنان السميط ان هناك أكثر من 25 شركة كبرى يمثلون مجموعة من الوكلاء المتخصصين في قطاع الساعات لأشهر وأرقى الماركات العالمية والحصرية، حيث يشكلون 80٪ من شركات وكلاء الساعات في الكويت، مشيرة إلى ان قطاع الساعات في الكويت يشغل نسبة عالية من حجم المبيعات الى جانب المجوهرات والهدايا الثمينة. والجدير بالذكر ان مواعيد زيارة معرضي «العطور وأدوات التجميل» و«الساعات» ستكون على فترتين صباحية من الساعة 30,9 صباحا إلى الساعة 1 ظهرا ومسائية من الساعة 30,4 عصرا إلى الساعة 30,9 مساء وأيام الجمعة فترة مسائية فقط من الساعة 5 عصرا إلى الساعة 30,10 مساء، وستشغل الصالات 5 و6 و7 معرض «العطور وأدوات التجميل» بينما ستحظى القاعة 8 بشرف استضافة معرض «الساعات».

البنك الأهلي المتحد
ahli united bank
المتحد معك منذ 1941
شريعة وحسن معاملة
1812 000 - ahliunited.com

توزيع أرباح نقدية

للبنك الأهلي المتحد ش.م.ك

عقدت الجمعية العمومية العادية للبنك الأهلي المتحد ش.م.ك إجتماعها السابع والأربعين يوم الأحد الموافق 17 مارس 2013

وأقرت توزيع أرباح نقدية بنسبة 18% من القيمة الإسمية للسهم الواحد أي بواقع ثمانية عشر فلساً لكل سهم، وكذلك أسهم منحة بنسبة 10% عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012

وعليه، يرجى من السادة المساهمين الكرام مراجعة مقر الشركة الكويتية للمقاصة الكائن في مبنى برج أحمد - بجوار المستشفى الأميري - الدور الخامس - إدارة حفظ الأوراق المالية، وذلك لإستلام الأرباح الموزعة، مصطحبين معهم بطاقات الأسهم الأصلية والبطاقة المدنية وذلك إبتداءً من يوم الأحد الموافق 24 مارس 2013.

وسوف يتم الإعلان عن توزيع أسهم المنحة في وقت لاحق طبقاً لتعليمات وقرارات الجهات المختصة

مجلس الإدارة